وزير المياه والبيئة لـ« الثورة » :

الفقر المائي أكبر مشكلة بعد غياب الدولة في اليمن

حاوره/محمد محمد إبراهيم

يتفق الخبراء منذ سنوات أن اليمن مقبلة على أزمة مائية خطيرة وتصنف بأنها من أفقر دول العالم مائياً.

الفقر المائي في اليمن أكبر ثاني المشاكل التنموية بعد غياب الدولة، هذا ما أشار إليه وزير المياه والبيئة الأستاذ عبده رزاز صالح في حوار صحفي مع «الثورة»، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للمياه.

وزير المياه تطرق في الحوار إلى مجمل التحديات والصعاب في مسائل إدارة الموارد المائية واستغلال البيئة تنموياً، معرباً عن تطلعه الكبير إلى أن يستشعر المجتمع، حكومةً وشعباً، مؤسساتٍ وأفراداً، الدور المحوري المشترك للحفاظ على الموارد المائية والبيئية.

وأوضح الوزير أن مشروع تحلية مياه تعز سيبدأ هذا العام، مشيراً إلى مصفوفة من الرؤى والمعالجات التي بدأت وزارة المياه تنتهجها للارتقاء بمستوى إدارة الموارد المائية والبيئية وقضايا أخرى، فإلى الحوار:

■ .. كيف تنظرون إلى واقع المياه في اليمن ؟

- في البدء نشكر صحيفة «الثورة» على هذا الاهتمام بقضية المياه التي صارت مقلقة للعالم، ولهذا فإن كل دول العالم تحتفل بهذا اليوم، وهناك بلدان تعيش شحة مياه وتعتمد على المياه الجوفية، وهذا مؤشر خطير، وهناك بلدان تعاني من فيضانات ومشاكل كثرة المياه، وبلادنا من البلدان التي تعاني من شحة المياه بشكل كبير، وأحواضنا في تناقص مستمر، والهدر والحفر العشوائي معضلات مستمرة أيضاً، هذا اليوم العالمي يأتي للفت الانتباه إلى هذه المعضلة وخطورتها، وهو تحفيز للبحث عن حلول وتذكير للحكومات والشعوب والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع بشكل عام، بأن هناك خطراً مائياً قادماً لا بد من مواجهته ووضع الحلول المناسبة له.

■ ما هي توجهات أو خطط أو مشاريع الوزارة لمواجهة خطر شحة المياه؟

- الوزارة لديها استراتيجية لحل مشاكل المياه في اليمن، هذه الاستراتيجية تمضي ضمن مسار زمني محدد بالفترة الزمنية (2009 - 2015م)، وعندنا رؤية لتطوير هذه الاستراتيجية إلى عام 2025م، والهدف الأساسي منها هو توفير مياه نقية للمواطنين، لكن في الأفق البعيد نحن ندرك أننا نعاني من شحة مياه قبل حديثنا عن توفير مياه نقية للشرب، اليمن اليوم تتجه صوب التحلية بسبب شحة المياه بسبب قلة المناسيب في الأحواض المائية، وفي مقدمتها صنعاء وتعز، ورغم أن التحلية خيار مكلف إلا أنه ليس أمامنا سوى الأخذ به على الأقل في بعض المناطق البعيدة، وبالذات التي ترتفع في بعض المناطق من (2000) متر، كصنعاء وغيرها من المناطق، أو الأحواض، ولا سبيل لمعالجة هذا الفقر المائي في اليمن إلا من خلال إدراك كيفية الاستفادة من مياه الأمطار، وكيف نقلل من فاقد المياه، وكيف نحد من الحفر العشوائي، وكيف نستفيد من مياه الصرف الصحي من خلال إدخال محطات معالجة جديدة للتخفيف من الضغط على الحوض المائي في صنعاء مثلاً.

مشروع التحلية بتعز

■ مشروع تحلية تعز، هناك دول مانحة كالمملكة المتحدة تدعم هذا المشروع، لكن الإشكال في غموض العمل لتحقيق خطوات يلمسها الناس نحو التنفيذ، فأين يكمن التأخير ؟

- الحديث حول مشروع تحلية المياه بمحافظة تعز لا يزال نظرياً، وبريطانيا حتى الآن لم تقدم لنا شيئاً، فمسألة المشروع لا تزال فكرة، وهم يدعمون الجانب الفني باتجاه وضع دراسة متكاملة عن المشروع، وحصل لقاء مع السفير البريطاني تناقشنا حول حيثيات وإمكانيات دراسة المشروع، فالموضوع برمته لا تزال آفاقه بعيدة، رغم أن فكرة التحلية لتعز ظهرت في 2009م، ولا تزال الفكرة قيد الدراسة، ولدينا مبلغ مقدم من المملكة العربية السعودية لم يفرج عنه حتى الآن، لكننا أدخلنا مشروع التحلية في برنامج الاستقرار والتنمية المدعوم من قبل المانحين، وفق المبادرة الخليجية، وقد حصلنا على مبلغ (220) مليون دولار للخط الناقل من المخا إلى تعز، بمعنى أن مشروع التحلية بدأت خطواته وسيبدأ إنشاؤه من هذا العام، على الأقل البدء بمرحلة الخط الناقل.

* كم سيكلف مشروع التحلية لتعز؟ وماذا عن عدن وإب؟

- سيكلف ما لا يقل عن (400) مليون دولار، وما يتعلق بعدن وإب نحن أدخلنا في هذا العام ضمن برنامجنا مشروع التحلية القادم مدّ إب مع تعز، ومشروع تحلية متكامل لمحافظة عدن، وستدخل ضمن البرنامج بعض مناطق المهرة، ونحن نتجه لتأسيس هيئة خاصة لتحلية المياه في اليمن.

■ ماذا عن واقع مؤسسة التحلية بعدن؟ وما المشروع الجديد ؟

- هذه المؤسسة روسية وقديمة جداً خرجت عن الخدمة أو تجاوزت عمرها الوظيفي، وهي محطة بخارية كانت تنتج طاقة، وليست للتحلية، لكنها استخدمت في السنوات الماضية للتحلية إلى جانب إنتاج الطاقة وبالتالي عدن بحاجة إلى مشروع تحلية جديد ومتكامل يغطي كل محافظة عدن والمناطق المجاورة لها..

مشروع تحلية مياه تعز سيبدأ هذا العام وتصل تكلفته إلى نحو 400 مليون دولار

زراعة القات

*** تؤكد المؤشرات أن شجرة القات هي الأكثر استنزافاً للمياه في اليمن.. فما هي رؤيتكم تجاه هذه المعضلة؟ وهل ثمة بوادر باتجاه حل هذه المشكلة المزمنة ؟**

- الزراعة بشكل عام تأخذ 90% من الثروة المائية، لكن هذه الزراعة ليست تحت إدارة وزارة الزراعة.. نحن نتطلع إلى دولة قوية، دولة مؤسسات قادرة على إنفاذ القوانين اليوم نحن في وزارة المياه ندير 10% فقط من موارد اليمن المائية، تتطلع خططنا الاستراتيجية والمستقبلية إلى أن تصبح وزارة المياه والبيئة مسيطرة على الثروة المائية في خارطة الجمهورية اليمنية، بحيث لا يستطيع أحد أن يحفر بئراً عشوائياً دون دراسة، وألا يحفر إلا بترخيص من الدولة، بحيث تكون ثروة المياه سيادية مثلها مثل النفط.

توصيات مؤتمر 2010م

■ في 2010م، انعقد في اليمن مؤتمر وطني موسع حول المياه وخرج بتوصيات كانت ملزمة جداً، تجاه الحفر العشوائي وزراعة القات.. ماذا عن هذه التوصيات؟ وأين ذهبت ؟

- بالنسبة للعامين 2010م - 2011م، كانت ظروف اليمن استثنائية ومعروفة، كانت أجواء اليمن ومناخاتها لا تساعد على تطبيق مخرجات مؤتمر صنعاء، في 2010م، ومع هذا نحن تبنينا نتائج وتوصيات مؤتمر صنعاء، في المؤتمرات الإقليمية التي عقدتها الوزارة خلال 2012م، وهي خمسة مؤتمرات وللحقيقة ننظر إلى نتائج 2010م، بعين التقدير لأنها رائعة جداً، وهي بحاجة إلى آلية لتنفيذها وقد بدأنا التعامل معها وفق رؤى تنفيذية لهذه التوصيات..

واليمن تدخل أكبر حوار وطني في تاريخها السياسي والاجتماعي، أين قضية المياه كمشكلة مجتمعية؟ من أجندات مؤتمر الحوار الوطني؟

- لأول مرة يقبل اليمنيون بإدخال قضية المياه في أجندة الحوار الوطني اليوم دخلت التنمية المستدامة والبيئة، في أجندة الحوار الوطني والمياه هي جزء من التنمية والبيئة.. وهذا يعني أن هناك إحساساً بحجمها وخطورتها، فقضية المياه تساوت مع القضية السياسية في اليمن..

المياه والزراعة

■ بالنسبة لمستوى التنسيق بين وزارتي المياه والزراعة؟ ما هي أوجه هذا التنسيق؟

- هناك تنسيق رائع بين المياه والزراعة، وهو في مستوى رائع ولدينا مع الزراعة برامج مشتركة، وبين الجانب تفاهم كبير وترتيبات لتنفيذ تلك البرامج خلال هذا العام إن شاء الله.

حوض صنعاء

■ ماذا لدى الوزارة من خطط ورؤى تجاه الوضع الحرج، لحوض صنعاء الذي أستنزف بشكل جائر ؟

- حوض صنعاء مشكلته الأساسية هي أن صنعاء، تتسع بشكل مخيف، على الصعيد السكاني، والهجرة إليها مستمرة من مناطق اليمن ومحافظاتها، حتى صارت لا تتحمل زيادة السكان، فقد انتقلت الجمهورية اليمنية إلى داخل صنعاء واستنزفت مياهها حتى شارفت على النهاية.. فاليوم لا بد من دولة لا مركزية تمنع الهجرة إلى صنعاء وتحقق تنمية متوازنة في كل محافظات الجمهورية، المشكلة الثانية في صنعاء أن هناك حفراً عشوائياً كبيراً، واستنزافاً جائراً لمياه الحوض للزراعة في وقت يوجد فيه كمية كبيرة من مياه الصرف الصحي لا يستفاد منها في الزراعة بسبب عدم وجود محطة معالجة، وبالتالي خططنا العملية المتعلقة بحوض صنعاء تتجه صوب اتجاه إيجاد محطة معالجة متكاملة ذات قدرة كبيرة، تستوعب وتعالج كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي واستغلاله في الزراعة، وتوفير الكميات المستنزفة.

حصاد الأمطار

■ ما علاقة الوزارة بمشروع حصاد الأمطار في بعض المناطق خصوصاً وأن ثمة دراسات تشير إلى أن ما يستفاد منه لا يساوي شيئاً من التكاليف والخسائر بسبب قصور الدراسة والتقييم المسبق لهذه الحواجز والسدود ؟

- هناك نوعان من حصاد الأمطار نوع تتولى متابعته وتنفيذه وزارة الزراعة عبر السدود والحواجز المائية الكبيرة، وهناك نوع آخر يتولاه الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتنسيق اللامباشر بينه وبين الهيئة للموارد المائية، هذه المشاريع الصغيرة لحصاد الأمطار هي جيدة، لكنها تعمل مشكلة بيئية للمجتمع خصوصاً والفئات الفقيرة من السكان تضطر للشرب من هذه البرك وهذه السقايات، وهذه ليست معالجة، وليست منقاة، فهذه البرك والسقايات بحاجة إلى رقابة صحية، إذ أنها تتحول إلى طحالب وبيئة خصبة للبعوض والتلوث المائي، فتسبب إسهالات للأطفال وملاريا وبلهارسيا تصيب الصغار والكبار من السكان المجاورين والمعتمدين عليها، وبالتالي لدينا الآن رؤية لإعادة النظر في هذه المشاريع، وسوف نتواصل مع الصندوق الاجتماعي لدراسة هذا الموضوع وتحديد فوائده وأضراره.

■ هناك قيعان زراعية لا زالت تكتنز لموارد مائية كبيرة، لكنها لم تستغل استغلالا جيداً يخدم التنمية .. ماذا عن السياسة المائية تجاه هذه القيعان ؟

واقع البيئة سيء ونسعى للعمل وفق استراتيجيات

"اليوم العالمي للمياه تذكير للحكومات والشعوب بالخطر القادم

"لأول مرة تدخل مشكلة المياه ضمن أجندة الحوار الوطني .. وعلى المتحاورين بناء الدولة أولاً

"حوض صنعاء وصل حد الخطر .. وعلى شركات المياه الاتجاه صوب البحر الأحمر

- السياسة المائية في اليمن ليست واضحة بتاتاً والدولة ليست مسيطرة على الموارد المائية، فمن يملك إمكانية وحفاراً يستطيع يحفر، حيث يريد ومتى يريد خارج القانون.

■ ما المعول على مؤتمر الحوار الوطني تجاه موضوع مثل هذا؟

- المعول على الحوار الوطني هو بناء دولة جديدة، دولة مدنية حديثة، تحدد المستقبل وتدير الموارد وتنمي الاقتصاد والتعليم وتوفر الصحة والتخطيط المدني السليم دولة توفر أمناً، فالدولة غابت لزمن طويل واليوم حان الوقت لبنائها، وأولاً مهمتي الأساسية أبحث عن دولة ثم أفكر بحل المشاكل الجزئية التي ستحلها الدولة بسيادة القانون والمواطنة المتساوية .. وهو المعول الأساس من المتحاورين.

■ ما يتصل بمشاريع مياه الريف .. لا زالت غائبة وقاصرة رغم الحديث عنه ووجود هيئة بحد ذاتها لهذه المشاريع .. فلماذا تعثرت مشاريعها؟

- هيئة مياه الريف مؤسسة كواحدة من مؤسسات الدولة ما يجري في مؤسسات الدولة يجري فيها، فكل مؤسسات البلد من صحة إلى تعليم إلى اقتصاد إلى مياه إلى .. إلى .. مختلة .. وكانت هذه المؤسسات لا تعمل وفق خطط حقيقية ولا تعكس حاجات الناس، فالمشكلة ليست مشكلة مياه الريف، فالمشكلة كانت مشكلة دولة كانت الدولة تتعامل مع مياه الريف سياسياً أي أن مياه الريف كانت تخضع للسياسة أكثر من خضوعها للتنمية المائية في الأرياف الفقيرة.

واقع البيئة

■ ما هي رؤية الوزارة تجاه البيئة؟ أو ما هو واقع البيئة؟

- واقع البيئة سيئ للغاية هناك أنشطة نستطيع أن نشهد لها وهي التي أدت إلى نشوء محميات كثيرة في اليمن كمحمية سقطرى وبراع وكمران وعتمة وحوف وآخرها الآن اعتمدنا (وادعة) لكن هذه المحميات تفتقر إلى الإمكانيات والإدارة السليمة لتتحول إلى مصادر اقتصادية للسكان المحليين، وحقيقة اليمن لم تحظ بنشاط بيئي على صعيد الاهتمام والتلوث والحفاظ على النظافة البيئية من الفترة السابقة وحتى اللحظة.. ولا زلنا نفكر بإعادة النظر في الهيئة العامة للبيئة وقد قمنا في هذا الاتجاه بتغيير قيادتها وكانت تعمل دون استراتيجية وقد أصدرنا لها الاستراتيجية ،نهاية عام 2012م وكانت تعمل وفقاً للدعم الذي يأتي من الخارج.

اليوم تعمل وفق استراتيجية ونسعى لإعادة البناء المؤسسي لها وسنعمل على تأهيل القدرات لهذه الهيئة وقد بدأت بعض الأنشطة تظهر إلى النور.

المشاريع الدولية

■ ثمة مشاريع دولية، تعمل في مجال حماية البيئة اليمنية كسقطرى ماذا عن التنسيق بين الوزارة وهذه المشاريع ؟

- في هذا السؤال أنا أحيلك على الهيئة العامة للبيئة فلديهم تفاصيل كثيرة عن هذه المشاريع .. فهناك اهتمام دولي بسقطرى وتضخ فيها أموال باتجاه تحويلها إلى نموذج للتنمية المحلية الرائدة.. ونموذج للسياحة البيئية النادرة .. ونحن نفكر باتجاه أن تصبح سقطرى مصدراً اقتصادياً مهماً للجمهورية اليمنية، كما أننا نعمل على ترتيب عمل المشاريع الدولية التي تهتم بسقطرى وبشفافية كاملة .. خصوصاً والاستراتيجية الخاصة بعمل هيئة البيئة قد أصدرت وبدأ العمل بها.

■ مشكلة المياه في اليمن .. هل ينقصها الدعم أم الإرادة السياسية ؟

- مشكلة المياه كما قلت لك في غياب الدولة لو تأتي بكل دعم العالم ولا يوجد دولة لن ينفع أي شيء.

■ وماذا عن القطاع الخاص ودوره في حل المشكلة المائية؟ وماذا عن تراخيص شركات ومصانع المياه المعدنية في صنعاء ؟

- القطاع الخاص متردد، خائف ليس جزءاً من التنمية بالشكل المطلوب .. الآن مطلوب من القطاع الخاص أن يكون فاعلاً في بناء الدولة وفي التنمية أن يستثمر في مجال المياه والبيئة وفي كل قطاعات التنمية في البلاد.

وبالنسبة لشركات المياه المعدنية هذه أخذت تراخيصها من وزارة الصناعة ومن المفترض أن تخضع لوزارة المياه وتخضع للمواصفات .. ونحن نفكر أن ندخلها ضمن مهامنا الإشرافية القانونية فهذه الشركات تستنزف مياه حوض صنعاء، وكان عليها الاتجاه إلى الحديدة أو المخا وعمل محطات تحلية وتبيع للناس لكن حوض وصل وضعه للحال الحرج وتبني فيه مصانع للمياه المعدنية وتصديرها للقرن الأفريقي فهذا ما يصير.

وأين الوزارة؟

- لا تسألني أين الوزارة بل أسألني أين الدولة، لا يمكن أن نحل مشاكلنا قبل بناء الدولة ومن يفكر بغير ذلك فهو تائه ولا يعي شيئاً وعلى المتحاورين في مؤتمر الحوار الوطني أن يدركوا أن الحل الأساسي لمشاكل اليمن هو الاتفاق على بناء الدولة وإقامتها كما يجب أن يدركوا أن قضية المياه لا تقل خطورة عن بناء الدولة.